

Distr.
GENERAL

S/1996/335
3 May 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن الحالة في بوروندي

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٤٩ (١٩٩٦) المؤرخ ٥ آذار/مارس ١٩٩٥ الذي طُلب إليّ فيه أن أبقى المجلس على علم وثيق بالحالة في بوروندي، بما في ذلك جهوده الرامية إلى تيسير إجراء حوار سياسي شامل، وأن أقدم تقريراً وافياً عن تنفيذ القرار المذكور بحلول ١ أيار/مايو ١٩٩٦. وقبل أيام من هذا التاريخ أحيط مجلس الأمن علماً بأن التقرير سوف يتأخر بضعة أيام بسبب اثنين من التطورات المهمة كانا يحدثان أو كانا وشيكي الحدوث وهما اجتماع السيد جوليوس ر. نيريري في موانزا، جمهورية تنزانيا المتحدة، وخطاب إلى الأمة كان مقرراً أن يلقيه رئيس جمهورية رواندا في ٢٥ نيسان/أبريل. وقد ظللت بانتظار محصلة ما أسفرت عنه بعثة إلى بوروندي قام بها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية من ٢٤ إلى ٢٦ نيسان/أبريل واجتماع كان مقرراً أن أعقده مع ممثلي الخاص في نيروبي يوم ٣٠ نيسان/أبريل.

٢ - وفي القرار ١٠٤٩ (١٩٩٦) طلب المجلس مني أن أقوم، بالتشاور حسب الاقتضاء مع حكومة بوروندي، ورؤساء دول منطقة البحيرات الكبرى والدول الأعضاء المعنية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والاتحاد الأوروبي، بتكثيف الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر إقليمي للسلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى لمعالجة مسائل تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي فضلاً عن إحلال السلام والأمن في دول منطقة البحيرات الكبرى. وشجعتني المجلس أيضاً على مواصلة مشاوراتي مع الدول الأعضاء المعنية ومنظمة الوحدة الأفريقية، حسب الاقتضاء، بشأن التخطيط للطوارئ، سواء فيما يتعلق بالخطوات التي يمكن اتخاذها لدعم الحوار الشامل، أو فيما يتعلق بالاستجابة الإنسانية السريعة إذا ما انتشر العنف على نطاق واسع أو طرأ تدهور خطير على الحالة الإنسانية في بوروندي.

٣ - وفضلاً عن ذلك، طلب مني المجلس أن أقدم، بالتشاور مع الدول والمنظمات المعنية، تقريراً عن إمكانية إنشاء محطة إذاعة تابعة للأمم المتحدة في بوروندي بوسائل تشمل التبرعات، لتشجيع المصالحة والحوار وبث المعلومات البناءة، فضلاً عن دعم الأنشطة التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة الأخرى وبخاصة في مجالي اللاجئين والعائدين.

٤ - ومنذ صدور القرار ١٠٤٩ (١٩٩٦) تلقى مجلس الأمن إحاطات شفوية منتظمة من جانب ممثلي الخاص. وفي يوم ١٢ نيسان/أبريل وجهت رسالة إلى رئيس مجلس الأمن طبقا للفقرة ١٥ من القرار ١٠٤٩ (١٩٩٦) أحيطه علما بتدهور الحالة الذي حدث خلال شهر آذار/مارس (S/1996/313).

ثانيا - الحالة السياسية

٥ - ما برحت حالة الأمن تتدهور، فيما ظل التوتر شديدا، لأن عصابات الهوتو المسلحة بقيادة السيد ليونارد نيانغوما، رئيس المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية، تضاعف هجماتها التي تشنها في كل أنحاء البلاد. وتقدر لجنة الصليب الأحمر الدولية أنه منذ شباط/فبراير ١٩٩٦ جرى تشريد ما يزيد على ١٠٠ ألف من الأشخاص نتيجة للقتال. ويبدو أن استراتيجية العصابات المسلحة هي ممارسة الضغط على الجيش وإجهااد قدراته من خلال شن هجمات حرب العصابات بأسلوب "اضرب واهرب" في وقت واحد بالمناطق الريفية المختلفة. وهم يهاجمون الأفراد العسكريين ويرتكبون أعمال الانتقام ضد عائلاتهم وممتلكاتهم. كما أن ضحاياهم يشملون أفرادا من الهوتو أيضا. وهم بقيامهم بإحراق المحاصيل وقتل الماشية التي تعد رمزا للثروة، إنما يجبرون المدنيين على مغادرة التلال التي يعيشون فيها مما يشكل ضغطا إضافيا على الاقتصاد الكفا في بوروندي. ويبدو أن المتمردين يحاولون في الآونة الأخيرة عزل العاصمة من خلال زرع ألغام على الطرق الموصلة بينها وبين بقية البلاد. وقد رد الجيش البوروندي ردا فعالا على هذه الهجمات، أحيانا من خلال إجراءات إجهاضية وأحيانا من خلال عمليات انتقام ضد المدنيين في المناطق التي وقعت فيها الهجمات. ومن ثم فإن الخسائر في الأرواح بين المدنيين التي وقعت في كلا الجانبين يفاد بأنها مرتفعة ويتلقى ممثلي الخاص كثيرا من الرسائل من جانب الزعماء المحليين حول هذه المسألة وقد شهدت الأيام الأخيرة تدفقات جديدة من اللاجئين البورونديين إلى زائير.

٦ - في ظل هذه الظروف، يصبح من المرغوب فيه بوضوح بدء المفاوضات من أجل استعادة السلام في بوروندي. ويتمثل موقف السيد نيانغوما في هذا الصدد في ضرورة تلبية بعض الشروط قبيل بدء تلك المفاوضات. وهذه الشروط، على نحو ما أوضحها بلاغ صادر عن المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية يوم ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٦ تشمل: الإفراج الفوري عن خمسة آلاف من أعضاء الجبهة الديمقراطية البوروندية المحتجزين بوصفهم سجناء سياسيين؛ وعودة قوات الحكومة إلى الشكنات؛ والعمل فورا وبغير قيد أو شرط على سحب أوامر القبض من جانب الشرطة الدولية (الانتربول) ضد السيد نيانغوما ونائب رئيس المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية السيد كريستيان سينديغيا. وما أن تتم تلبية هذه الشروط فإن المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية سيطلب من جناحه المسلح الالتزام بوقف لإطلاق النار. وخلال هذا الوقف لإطلاق النار يوافق المجلس المذكور على المشاركة في المفاوضات المؤدية إلى: إلغاء اتفاقية الحكم، وإعادة تأهيل المؤسسات التي ألغتها تلك الاتفاقية، وإدماج الجناح المسلح من "المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية" في جيش الحكومة بعد أن يقوم الطرف الأخير باستبعاد "انقلابيي المسلحين ومجرميهم"؛ وخلق الظروف التي تكفل عودة اللاجئين والمشردين المقيمين في مخيمات وبعضهم يقيم على مدى عقود من

الزمن فيما يقيم بعضهم منذ انقلاب ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ ثم القبض على "الانقلابيين المسلحين" قتلة الرئيس نداداي وجميع الذين "ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية" قبل وأثناء وبعد الانقلاب المذكور.

٧ - وقد أعرب رئيس الجمهورية عن استعداده إجراء محادثات مع السيد نيانغوما شريطة أن تتخلى عصاباته المسلحة عن العنف. إلا أن رئيس الوزراء ما زال يرفض الاجتماع مع السيد نيانغوما الذي يتهمه بالتخطيط لعملية إبادة البشر ضد السكان من التوتسي.

٨ - وقد حدثت آخر موجات العنف قبيل قيام زعماء الأحزاب السياسية الاثني عشر التي وقعت على اتفاقية الحكم، بالإضافة إلى حزب الإصلاح الوطني الذي يتزعمه الرئيس السابق باغاذا (ولم يكن الحزب قد وقّع على الاتفاقية) وحزب حديث الإنشاء هو تحالف الشجعان، بقبول دعوة السيد نيريري الرئيس السابق لجمهورية تنزانيا المتحدة للاجتماع معه في موانزا، جمهورية تنزانيا المتحدة يومي ٢٠ و ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٦. ولم توجه الدعوة إلى المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية. وهذه المشاورات أعقبها اجتماع موضوعي اقتصر على الرئيس نيريري وزعميي الحزبين الرئيسيين وهما الجبهة الديمقراطية البوروندية واتحاد التقدم الوطني وممثلي رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وقد تم في موانزا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ نيسان/أبريل.

٩ - وفي يوم ٢٦ نيسان/أبريل انتهت المحادثات التي رأسها الرئيس نيريري دون نتيجة حاسمة. وكان قد أراد الحصول من الجبهة الديمقراطية البوروندية والاتحاد التقدمي الوطني على: (أ) التزام بإدانة ونبذ العنف كوسيلة لتحقيق أو صون السلطة السياسية؛ و (ب) "التزام باستخدام الوسائل الدستورية لتحقيق الأهداف السياسية". وكان الغرض الرئيسي الذي يتوخاه اتحاد التقدم الوطني من اجتماع موانزا هو إدانة مرتكبي العنف والموافقة على تفكيك قدرات هذه الجماعات. أما الجبهة الديمقراطية البوروندية فأرادت من جانب آخر أن يناقش الاجتماع الأسباب الجذرية للعنف في بوروندي ويتوصل إلى اتفاق بشأن حل دائم للنزاع. وقد قام الرئيس نيريري بإعداد مسودة لبيان مشترك ووافق الحزبان على الجزء الذي يدين العنف ويلتمس مساندة المجتمع الدولي في إنهاء الأزمة في ذلك البيان. لكنهما لم يتفقا على بعض القضايا الأخرى الواردة في المسودة ومن ثم لم يستطيعا توقيع البيان المقترح. وجرى الاتفاق على أن يجتمعا والرئيس نيريري مرة أخرى في موانزا يوم ٢٢ أيار/مايو. وقد تلقى الدعوة لحضور هذا الاجتماع ممثلي الخاص السيد مارك فاغي، والمبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي السيد ألدو أخيو وممثل منظمة الوحدة الإفريقية في بوروندي السيد لياندرية باسوليه.

١٠ - وفي يوم ١٦ نيسان/أبريل استهلّت الحكومة المناقشات الداخلية للإعداد للحوار الوطني المنصوص عليه في اتفاقية الحكم. وقد وزع بين أعضاء الحكومة تقرير لجنة تحضيرية فنية أذيع يوم ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ وشمل دراسة لطرائق انعقاد الحوار. ويعتقد الكثيرون في بوروندي أن الحوار آلية ملائمة لنقاش سياسي واسع النطاق يمكن أن تمثل فيه الاتجاهات جميعا. ومع ذلك فهناك آخرون يرون أن من الصعب إجراء حوار سياسي من هذا النوع في ظل الظروف الأمنية السائدة حاليا في البلاد.

١١ - وفي الوقت نفسه قامت منظمة الوحدة الأفريقية بالتمديد ثلاثة أشهر حتى ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٦، لولاية بعثة المراقبين التابعة لها بصرف النظر عن الصعوبات التي تواجهها منظمة الوحدة الأفريقية في تمويل هذه العملية والقيود التي وضعتها السلطات البوروندية على حرية حركتها.

١٢ - وفي ٢٥ نيسان/أبريل وجه رئيس الجمهورية خطاباً إلى الأمة كان قد تشاور عليه من قبل مع رئيس الجمعية الوطنية ورئيس الوزراء وسائر الزعماء السياسيين. وفي رسالته، أدان المذابح التي تعرض لها السكان المدنيون على يد كل من "المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية" و "حزب تحرير شعب الهوتو" و "جبهة التحرير الوطنية (فرولين)". وطلب من الأمم المتحدة تكثيف أعمال لجنة التحقيق بحيث يمكن التوصل بسرعة إلى الحقيقة واتخاذ التدابير ذات الصلة. وأعلن أنه اتخذ مبادرة بإنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وقام بتعداد التدابير الأخرى التي اتخذها لإصلاح الدولة. وفي الجانب العسكري، أشار إلى أن الجيش سيتم تعزيزه وإعادة تنظيمه وتحديثه، وسوف يتم تدريب شرطة وطنية وتجهيزها بحيث يتسنى نشرها في جميع المقاطعات، وسيجري إنشاء هيئة للأمن الداخلي (الدرك) للتصرف في الأحوال التي تتجاوز قدرة الشرطة الوطنية. كما سيتولى الجيش رصد سلامة الحدود وضمان سيادة الدولة واستقلالها لكنه لن يضطلع بمهام الشرطة. وسيجري إعادة تنشيط الإدارة الإقليمية وتعزيزها وتدعيمها كما سيتم تدعيم النظام القضائي.

١٣ - وحث الرئيس المجتمع الدولي على الحيلولة دون تسلل الجماعات المسلحة من البلدان المجاورة، وعلى تحديد تدفق الأسلحة الذي يهدد أمن وسلام منطقة البحيرات الكبرى، وعلى وقف الرسائل التحريضية التي تبثها إذاعة "Radio Democratie" (الخاضعة لسيطرة السيد نيانغوما) وفيما أعرب الرئيس عن اقتناعه بأن النزاع البوروندي لا يمكن حله إلا من خلال الجهود العسكرية والدبلوماسية والسياسية التي يبذلها أبناء بوروندي أنفسهم، فقد أكد الرئيس أهمية المساعدة التي يمكن أن يقدمها المجتمع الدولي وخاصة جيران بوروندي. واغتتم الفرصة لتشجيع الرئيس السابق نيريري على مواصلة جهوده مؤكداً له دعمه الكامل. ودعا إلى إقرار ميثاق إقليمي بعدم الاعتداء والأمن المشترك وإلى إقامة مركز إقليمي لرصد حقوق الإنسان ومنع إبادة البشر مؤكداً على الحاجة الماسة إلى عقد مؤتمر إقليمي يمكن أن يساعد على وقف التدفق غير المشروع للأسلحة إلى المنطقة دون الإقليمية.

١٤ - وفي الختام أكد الرئيس من جديد الحاجة إلى إجراء إصلاحات عميقة في الدولة. وقال إن الحوار الوطني الذي سيبدأ في القريب العاجل سيشكل المحفل الملائم لمناقشة تلك الإصلاحات.

١٥ - وبرغم النداء الذي وجهه الرئيس من أجل الحوار السياسي، ظل العنف مستمراً بغير هوادة. ومازالت الهجمات مستمرة ضد أعضاء الجمعية الوطنية المنتمين إلى الجبهة الديمقراطية البوروندية. وفي أعقاب ما تم يوم ٢٠ نيسان/أبريل من مقتل عضو من سبيتوكي، نجا عضو آخر بأعجوبة من محاولة اغتيال في بوجومبورا يوم ٢٦ نيسان/أبريل فيما اغتيل ثالث من سبيتوكي أيضاً يوم ٢ أيار/مايو. وفي الوقت نفسه استأنف اتحاد التقدم الوطني تهجماته على رئيس الجمهورية وأعلن عن خطة عمله لحل النزاع وتشمل:

استخدام اجتماعات موانزا للحصول على إدانة وتفكيك "ميليشيات العسف وإبادة البشر التي وضعت بوروندي في حال من الحداد" ثم إقامة نظام للدفاع الذاتي المدني، وتطهير الإدارة الإقليمية والمحلية وعسكرة المقاطعات التي تواجه صعوبات وتعليق السنة الدراسية ثلاثة أشهر من أجل تزويد الطلاب بتدريبات الدفاع.

ثالثاً - المشاورات مع الدول الأعضاء ومع منظمة الوحدة الإفريقية

١٦ - عملاً بالفقرة ١٣ من قرار مجلس الأمن ١٠٤٩ (١٩٩٦)، واصلت مشاوراتي مع الدول الأعضاء المعنية ومع منظمة الوحدة الإفريقية بشأن التخطيط للطوارئ فيما يتعلق بالحالة في بوروندي.

١٧ - وبقدر ما يتعلق الأمر بالحوار السياسي، فإن جميع الدول الأعضاء التي تم التشاور معها أعربت عن مساندتها جهود الرئيس نيريري، ونوهت بالحاجة إلى بذل جهد سياسي متناسق ولم تحبذ اتخاذ مبادرات انفرادية غير منسقة. وسلمت كذلك بأن من المهم أن تواصل الأمم المتحدة التعاون مع منظمة الوحدة الإفريقية ومع الاتحاد الأوروبي الذي قام بتعيين السيد ألدو أخيو مبعوثاً خاصاً له إلى منطقة البحيرات الكبرى.

١٨ - وفيما يتعلق بإمكان عقد مؤتمر إقليمي معني بالسلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، أعربت الدول التي أسترشيت عن اعتقادها بضرورة الحفاظ على فكرة عقد مؤتمر من هذا القبيل. بيد أنني ما زلت عند رأيي بضرورة أن توافق جميع البلدان المعنية على المشاركة في المؤتمر قبل أن تبدأ الاستعدادات العملية لانعقاده. وعلى نحو ما سبق تبيانه فإن اثنين من بلدان المنطقة لا يزالان مترددين في المشاركة.

١٩ - وفيما يتعلق بإذاعات "Radio Democratie"، قالت الدول الأعضاء التي أسترشيت أن من المهم إسكات صوتها برغم أن دولا كثيرة قالت إن هذه الإذاعة لا تقارن مع إذاعة "Radio Mille Collines" في رواندا.

٢٠ - وقد أوضحت جميع الدول الأعضاء التي جرت استشارتها أنها تشاركني القلق الذي يساورني بشأن الحالة في بوروندي، ووافقت على أن الأحداث التي وقعت في رواندا منذ سنتين لا ينبغي السماح بتكرار وقوعها من جديد وساد توافق بين الآراء لصالح حل الموقف من خلال الوسائل السلمية والحوار السياسي، وبالذات عن طريق جهود الرئيس نيريري. إلا أن الدول الأعضاء أعربت عن تأييد واسع لفكرة أن خطة الطوارئ ينبغي القيام بها من أجل تدخل إنساني في حالة وقوع السيناريو الأسوأ على النحو المبين في تقرير المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٦ (S/1996/116). (هذا الجانب من المشاورات يرد وصفه بمزيد من التفصيل في الفرع ثامناً أدناه).

رابعاً - الحالة الإنسانية

٢١ - منذ تقريره الأخير، ظلت الأنشطة الإنسانية في بوروندي تتأثر بصورة سلبية بفعل ارتفاع مندر بالخطر في حالة انعدام الأمن في كل أنحاء البلاد. وقد جاءت الهجمات التي وقعت مؤخراً على نطاق غير مسبوق من جانب المتمردين المسلحين، مع ما واكبها من ردود انتقامية من جانب قوات الحكومة، لتفسي إلى حجم متزايد من الأشخاص المشردين واللاجئين الذين يحتاجون إلى الإغاثة سواء في داخل بوروندي أو في البلدان المجاورة. وها هو الاضطراب الاقتصادي الخطير يهدد حالة الأمن الغذائي الهشة بالفعل. وقد أفضى هذا إلى الحد بصورة خطيرة من عمليات وكالات الإغاثة الإنسانية مما اضطرها إلى وقف مؤقت لعمليات الغوث في بعض أنحاء البلاد.

٢٢ - وطبقاً للتقديرات المستقاة من الميدان، فإن الأشخاص المشردين يزيد عددهم عن ٣٠٠ ألف نسمة (من الصعوبة بمكان إجراء هذه التقديرات في ظل عدم الوصول إلى المصادر الموثوقة للمعلومات ومن ثم فالرقم الوارد هنا تخمين متحفظ). وفي الأسبوع السابق على تاريخ هذا التقرير، اضطر نحو ١٤٠ ألف من الأفراد من مقاطعتي كاروزي وغيتيغا إلى مغادرة ديارهم بسبب القتال الكثيف في تلك المناطق. ويزيد عدد اللاجئين البورونديين في شرقي زائير حالياً على ١٤٠ ألف نسمة. وفي ١ أيار/مايو، هرب ألفاً شخص آخرون من مقاطعة سبيتوكي إلى زائير بعد اشتباكات اندلعت في المنطقة. وتستضيف جمهورية تنزانيا المتحدة بدورها عدداً كبيراً من اللاجئين من بوروندي يبلغ عددهم عشرة آلاف تقريباً نزحوا إلى ذلك البلد في عام ١٩٩٦ حيث يقدر أن اللاجئين يعبرون الحدود بمعدل ١٠٠ فرد يومياً. وبالإضافة إلى البورونديين الذين يغادرون البلاد، كان يوجد ما مجموعه ٦٠٦ ٩٠ من اللاجئين الروانديين مسجلون بوصفهم محتاجين إلى مساعدات إنسانية في بوروندي اعتباراً من ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦.

٢٣ - هذه الموجات من العنف شملت هجمات بالقنابل اليدوية وتهديدات من جانب المتطرفين ضد عدد من الوكالات الإنسانية. وقد أوقفت معظم العمليات الإنسانية في كل أنحاء البلاد من أواخر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ إلى كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وفي يوم ١٩ نيسان/أبريل، تم في أعقاب سلسلة من الاغتيالات ذات الدوافع السياسية، إجلاء جميع أفراد الإغاثة من ثانية أكبر المدن في البلاد وهي غيتيغا. وفي كل أنحاء الدواخل، ينصح موظفو وكالات الإغاثة بالتزام أقصى قدر من الحذر وعدم السفر إلا عند الضرورة القصوى. وفي أواخر نيسان/أبريل، كانت الطرق الرئيسية المؤدية إلى شمال وجنوب بوجمبورا قد قُطعت بسبب الكمائن والألغام مما عزل العاصمة عن بقية البلاد. كذلك تمتد حالة انعدام الأمن المتفاقمة إلى العاصمة حيث زاد وقوع السرقات المسلحة وغيرها من جرائم العنف ضد الأفراد من الأجانب. وأفيد عن وقوع ١٠ هجمات على الأقل على الوافدين خلال الأسبوع السابق على تاريخ هذا التقرير.

٢٤ - ويشكل مكتب منسق المساعدات الإنسانية في بوروندي مركز تنسيق بالنسبة لأنشطة الطوارئ التي تقوم بها وكالات الأمم المتحدة. وبرغم الحالة المتدهورة فقد اتخذت مبادرات عديدة لنشر المعلومات، وتعزيز المبادرات المشتركة بين الوكالات وتنسيق برامج إعادة الإدماج لصالح ضحايا النزاع.

٢٥ - وبصرف النظر عن الحالة الراهنة، فإن وكالات الأمم المتحدة ومعها منظمات غير حكومية وشركاء إنسانيون آخرون مازالوا يجهدون في تقديم الأغذية والأدوية الأساسية والمواد غير الغذائية إلى البورونديين المشردين داخليا وإلى السكان اللاجئين في البلاد المجاورة. وقد شمل التخطيط للطوارئ إنشاء مخزونات من اللوازم الأساسية لمواكبة أي تدهور آخر يطرأ على الحالة. وتتخذ أيضا تدابير لتعزيز ترتيبات الاتصالات والأمن للأمم المتحدة، وتنفيذ خطة طوارئ مشتركة بين الوكالات لحماية عمليات وكالات الأمم المتحدة وشركائها في المجالات الإنسانية.

٢٦ - ومن الصعوبات الخطيرة التي تقف بوجه هذه الجهود، تدهور مطرد في توافر الموارد اللازمة للبرامج الإنسانية مما يهدد قدرة وكالات الأمم المتحدة على الاستجابة لاحتياجات بوروندي المتزايدة. وتتضح الاحتياجات العاجلة لمنظومة الأمم المتحدة في الوثيقة الموحدة الصادرة عن الأمم المتحدة لجمع الأموال لصالح منطقة البحيرات الكبرى (١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦) التي صدرت في شباط/فبراير ١٩٩٦ هذا وثمة خطر يهدد العمليات الجوية التي يباشرها برنامج الأغذية العالمي، والتي لا غنى عنها في ظل الظروف الراهنة، بسبب الافتقار إلى التمويل اللازم لخدمات رحلات الطيران الداخلية التي تستخدمها منظومة الأمم المتحدة في جميع أنحاء البلاد.

٢٧ - وقد أدى العنف المتزايد في آذار/مارس ونيسان/أبريل إلى زيادة مثيرة في الاحتياجات الغوثية اللازمة للمشردين واللاجئين داخل بوروندي وفيما حولها. ولتلبية هذه الاحتياجات يلزم المزيد من الدعم العاجل من جانب المجتمع الدولي. بيد أنه لن يتاح في هذه المرحلة لوكالات الأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني الوصول إلى الأهالي المحتاجين وتقديم المساعدات الإنسانية المطلوبة إلا إذا سادت أوضاع تشهد في آن واحد توفير الموارد الإضافية مع تحسين جذري يطرأ على حالة الأمن. إن المنظمات الإنسانية يساورها أبلغ القلق بسبب الاتجاهات التي سادت مؤخرا، وهي تخشى من احتمال تصاعد المعاناة البشرية إلى مستويات لم يسبق لها مثيل في بوروندي في ظل غياب التزامات أعمق سواء بتوفير التمويل أو بالعمل على تحسين الحالة الأمنية.

خامسا - حقوق الإنسان

٢٨ - وصل أول أربعة مراقبين نشرهم مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، كجزء من العملية الميدانية لحقوق الإنسان في بوروندي، إلى بوجومبورا أثناء الأسبوعين الأخيرين من نيسان/أبريل. وكخطوة أولى، سيضعان برنامجا للأنشطة يكون بمثابة الأساس للقرارات المتصلة بنشر مراقبين إضافيين. وقد ضمنت السلطات الحكومية سلامتهم ووعدت بالتعاون التام مع بعثة حقوق الإنسان.

سادسا - النواحي الاقتصادية والاجتماعية

٢٩ - وافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في ١ نيسان/أبريل ١٩٩٦، على مشروع قيمته ٨ ملايين دولار لمساعدة بوروندي على مواجهة الحرب الأهلية المتواصلة وتيسير الانتقال إلى التعمير والتنمية. وسيستهدف المشروع احتياجات الانعاش والاحتياجات الإنسانية في قطاعي الزراعة والصحة، ويقدم الدعم للمبادرات القائمة على أساس المجتمع المحلي والرامية إلى التعمير. وتشكل المبادرات المتصلة بشؤون الحكم، مثل تشجيع الحوار والمصالحة الوطنية والتعليم من أجل السلام والتسامح، جزءا أساسيا من هذا المشروع المكيف خصيصا وفقا للاحتياجات. وفي هذه المرحلة الحاسمة، يتوقع أن يسهم توسيع نطاق المساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كل من التنمية التصحيحية والوقائية عن طريق تعزيز القوات المعتدلة الساعية إلى إحلال الاستقرار والسلام. وتكتسي الموافقة على المشروع أهمية خاصة كدليل على الدعم في وقت يعرقل فيه استمرار عدم الاستقرار المعونة الدولية المقدمة إلى بوروندي.

٣٠ - أما فيما يتصل بالبنك الدولي، فإن مشروعه الخاص ببوروندي لا يمكن أن ينفذ بأسرع وقت ممكن بسبب الحالة الأمنية الصعبة ومحدودية المعارف المتاحة من داخل البلد المتصلة بكيفية إنشاء صندوق اجتماعي. ومع ذلك فبالإمكان تنفيذ مشاريع فرعية. وقد أكمل سبعة عشر مشروعا منذ آخر بعثة إشراف أوفدها البنك في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، ويتوقع البنك إمكان تنفيذ ما بين ٤٠ و ٥٠ من هذه المشاريع في عام ١٩٩٦. وبدأ فريق المشاريع في العمل بالتعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية ووقع مؤخرا على ١٠ اتفاقات جديدة مع هذه المنظمات بشأن مشاريع فرعية محددة. وستتخذ الخطوات اللازمة لتنقيح دليل الإجراءات وتكثيف الجهود بغية التوقيع على اتفاقات مع المنظمات غير الحكومية المتبقية للمساعدة في تنفيذ المشاريع الفرعية.

سابعا - إمكانية إقامة محطة إذاعية تابعة للأمم المتحدة في بوروندي

٣١ - وفقا للفقرة ٦ من القرار ١٠٤٩ (١٩٩٦)، زارت بعثة تقنية تابعة لإدارة الشؤون السياسية/إدارة شؤون الإعلام/إدارة عمليات حفظ السلام بوروندي في الفترة من ١٥ إلى ٢١ نيسان/أبريل لاستكشاف إمكانية إنشاء محطة إذاعية تابعة للأمم المتحدة هناك. وأجرت البعثة مشاورات، بالتعاون مع ممثلي الخاص، مع مجموعة عريضة من ممثلي الحكومة، وإذاعة/تلفزيون بوروندي، والأحزاب السياسية الرئيسية، وفئات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية الأخرى ذات الصلة. وعقدت اجتماعات أيضا مع ممثل منظمة الوحدة الأفريقية، وأعضاء المجتمع الدبلوماسي، ووكالات الأمم المتحدة.

٣٢ - وقد سلمت البعثة بأهمية الأهداف المبينة في الفقرة ٦ من القرار ١٠٤٩ (١٩٩٦)، ولكنها خلصت إلى أن إنشاء محطة إذاعية تابعة للأمم المتحدة في بوروندي ليس خيارا قابلا للتطبيق في الوقت الحاضر ولن يكون كذلك في المستقبل القريب. وتركيب المعدات اللازمة ممكن من ناحية تقنية بحتة. غير أنه يتعين موازنة الفوائد المحتملة لهذا المسعى بالمخاطر. ولا يمكن الفصل بين إمكانية التنفيذ التقنية لهذا المشروع

البارز التابع للأمم المتحدة وبين الحالة الراهنة المتقلبة في بوروندي، وهو ما لا يشجع على الاضطلاع به في الوقت الحاضر.

٣٣ - وأفادت البعثة أن محتوى البرنامج الإذاعي هو المجال الذي تتعارض فيه الإمكانيات التقنية مع الواقع السياسي. إقامة محطة إذاعية للأمم المتحدة في بوروندي على النطاق المطلوب ستنتطوي على قيود ومخاطر لغوية لا تتحكم فيها المنظمة تقلص إلى حد كبير من فرص نجاح هذه المحطة. إذ لن يكون للأمم المتحدة، بالنظر إلى مكانتها الفريدة، حتى الهامش المحدود للخطأ أو سوء الفهم الذي تتمتع به، إلى حد ما، المنظمات غير الحكومية أو غيرها العاملة حالياً في مجال البث هناك. وارتكاب محطة تابعة للأمم المتحدة مجرد خطأ أو تحريف طفيف نسبياً في مادة مذاعة باللغة الكيروندي يمكن أن يبدو وكأنه يخل بحياد المنظمة ويقلص النطاق المتاح لها للعمل الوقائي.

٣٤ - وتشكل ضرورة البث باللغة الكيروندي العامل الحاسم. فقرابة ٩٠ في المائة من السكان يتكلمون الكيروندي، بينما لا يتقن اللغة الفرنسية سوى ١٠ في المائة. لذلك سيكون من الأساسي التزام الدقة وتوافر مراقبة صارمة للتحريير في البرامج التي تبث باللغة الكيروندي. ومجموعة الإذاعيين ذوي الخبرة الناطقين بالكيروندي محدودة، والعدد القليل من عمليات الإنتاج والبث الإذاعيين المستقلة الموجودة بالفعل يواجه صعوبات في تحقيق مستوى البرمجة المطلوب باللغة الكيروندي. ومن شأن الحاجة إلى تعيين و/أو تدريب موظفين ناطقين باللغة الكيروندي أن تطيل بدرجة كبيرة فترة الإعداد اللازمة لمحطة إذاعية تابعة للأمم المتحدة كيما تدخل طور التشغيل الكامل. وفي الوقت ذاته، يمكن أن يزيد وجود عملية إذاعية تابعة للأمم المتحدة من الضغط الذي تتعرض له المبادرات المحلية وذلك بزيادة حدة التنافس على الموظفين الأكثر موهبة.

٣٥ - ونصحت البعثة المجتمع الدولي بأن يقاوم الميل إلى اعتبار البث الإذاعي من جانب الأمم المتحدة أو أي جهة أخرى "حلاً عاجلاً" يمكن أن يحول جذريا المناخ السياسي في بوروندي. وقد اتضح بما فيه الكفاية قدرة الإذاعة على إحداث الضرر في المنطقة، ولكن مدى استطاعتها أن تغير المواقف وتزرع بذور السلام فذلك أقل وضوحاً.

٣٦ - ومن الناحية الإجرائية، أعرب المسؤولون الحكوميون، بمن فيهم وزير الاتصالات ووزير العلاقات الخارجية والتعاون، عن تأييدهم، من حيث المبدأ، لإقامة محطة إذاعية تابعة للأمم المتحدة. ومع ذلك ستخضع الأمم المتحدة إلى الأنظمة والإجراءات الوطنية القائمة بالنسبة للحصول على ترخيص البث وتردداته. وفي الصعوبات التي واجهتها جهود الأمم المتحدة المبذولة مؤخراً بغية الحصول على ما يلزم من ترخيص ومرافق من السلطات الوطنية، ولا سيما في أنغولا، ورواندا، وكرواتيا، مؤشر على ما يمكن توقعه في بوروندي.

٣٧ - وأعرب جميع الممثلين الدبلوماسيين الذين استشارتهم البعثة، من منطلق سياسي وعملي، عن رأي مفاده أن من الأفضل أن تعمل الأمم المتحدة مع عمليات الإنتاج والبت الإذاعيين القائمة في بوروندي، بدلا من إقامة محطة خاصة بها. وأبدوا تشاؤمهم إزاء إمكانات توفير التمويل من جهات مانحة لمحطة إذاعية تابعة للأمم المتحدة بالنظر إلى وجود أولويات أخرى.

٣٨ - وخلصت البعثة إلى أنه بدلا من إنشاء محطة إذاعة مستقلة تابعة للأمم المتحدة، يمكن اتخاذ تدابير بديلة لمعالجة الشواغل المعرب عنها في الفقرة ٦ من القرار ١٠٤٩ (١٩٩٦). ويمكن تعزيز مكتب الممثل الخاص للأمين العام من خلال إضافة اختصاصي واحد أو اثنين في مجال الإعلام، للاضطلاع بمسؤولية إعداد إنتاج مشترك مع العمليات الإذاعية القائمة التي تشمل بوروندي بخدماتها، وإقامة الاتصال مع موظفي شؤون الإعلام في الأمم المتحدة والوكالات الأخرى، على النحو الملائم. وسيكون إعداد برمجة إذاعية تتمشى مع الأهداف المبينة في القرار ١٠٤٩ (١٩٩٦) محط التركيز الفوري لهذه الجهود. وستدعو الحاجة إلى مصادر تمويل خارجة عن الميزانية ولكن بمقدار أقل بكثير مما تتطلبه إقامة محطة جديدة تابعة للأمم المتحدة.

٣٩ - ويمكن أن تكون العمليات الإذاعية الموجودة في بوروندي بمثابة شركاء تنفيذيين للأمم المتحدة بالنسبة لإنتاج وتوزيع التقارير والبرامج الإذاعية عن مواضيع الأمم المتحدة، وأنشطتها وقضاياها، بتوجيه من موظفي الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، سيقدم أقصى قدر من الدعم للشراكة مع المبادرات الرامية على وجه التحديد إلى الاستجابة لرغبة الشعب البوروندي في توافر وسائط إعلام محايدة وأكثر تنوعا، ومعايير وممارسات مهنية وأخلاقية أرفع مستوى.

٤٠ - وأوصت البعثة كذلك بتشجيع الدول الأعضاء على دعم الجهود الكثيفة والدؤوبة الرامية إلى إيجاد وسائط إعلام عريضة القاعدة ومستقلة في بوروندي بوصف ذلك متما أساسيا لما يجري بذله بالفعل من جهود دبلوماسية وإنسانية، ومن جهود في مجال حقوق الإنسان والتنمية. وبالرغم من أنه من غير المحتمل أن يحقق هذا النهج نتائج هائلة في الأمد القريب، فإن التشديد على التدابير القصيرة الأجل بدون بناء القدرات سيكون إجراء مسكنا لا غير.

٤١ - غير أنه إذا ما طلب مجلس الأمن، على الرغم من ذلك، إنشاء محطة إذاعية تابعة للأمم المتحدة في بوروندي، فسيتعين أخذ العوامل التقنية التالية في الاعتبار: يمكن تغطية قرابة ٩٠ في المائة من المساحة المستهدفة بواسطة خمسة أجهزة إرسال بتضمين التردد تقام في بوجومبورا وفي مواقع في جميع أنحاء البلد. وستتحقق أفضل تغطية عن طريق إقامة أجهزة الإرسال التابعة للأمم المتحدة في نفس مواقع أجهزة إرسال الإذاعة والتلفزيون البوروندي الحالية، الموجودة في داخل البلد. ويتعين التفاوض مع السلطات الوطنية ذات الصلة بشأن الاتفاقات التي تحكم استخدام المواقع، والخدمات التي يتعين تقديمها، بما في ذلك توفير الطاقة الكهربائية وخدمات الأمن.

٤٢ - وتقدر التكاليف الأولية للمعدات بزهاء ٣٠٠ ٠٠٠ دولار، بما في ذلك أجهزة الإرسال ومعدات تجهيز الإشارات وتجهيز استديو للبث وجناح للإنتاج. ولا يمكن وضع تقديرات لميزانية التشغيل، بما في ذلك تكاليف الموظفين، والاتصالات، والنقل، واستئجار الأماكن، والدعم الإداري، إلا عندما يتحدد مستوى البرمجة. ويتعين على محطة الإذاعة التابعة للأمم المتحدة أن تماثل أو تفوق المحطات الإذاعية المحلية المستقلة الأخرى من حيث ساعات البث، ويتعين عليها المحافظة على هذا المستوى بغية تكوين جمهور مواظب. وتجدر الإشارة إلى أن إذاعة سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا اعتبرت ذات فعالية قصوى عندما حققت ١٥ ساعة من البث يوميا. ووفقا لاقترح قدمته الأمانة العامة مؤخرا بشأن خلف ممكن لإذاعة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، تقدر الاحتياجات اللازمة بأربعة موظفين دوليين وقرابة ٣٠ موظفا محليا، على أقل تقدير، بتكلفة سنوية تناهز مليوني دولار. وستتطلب إقامة محطة إذاعية تابعة للأمم المتحدة في بوروندي عددا مماثلا من الموظفين على الأقل.

ثامنا - الملاحظات

٤٣ - طرأ تدهور ملحوظ على الوضع الأمني في بوروندي منذ مطلع آذار/مارس. وللأمم المتحدة قدرة محدودة على مراقبة ما يجري على الطبيعة وتعيق القيود الحكومية حرية حركة بعثة المراقبين العسكريين التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية غير أن تقارير متواصلة تشير إلى تصاعد حدة أعمال العنف. فالمتطردون المتطرفون من قبيلة الهوتو الذين تسللوا من زائير على ما يبدو، يقومون بهجمات ماحقة فيها كراً وفرّاً وذلك ضد أهداف حكومية وضد قبيلة التوتسي والمدنيين المعتدلين من قبيلة الهوتو. أما القوات المسلحة التي أصيبت بإحباط نتيجة صعوبة الحيلولة دون وقوع هذه الهجمات ضد شعبها، فتقوم أحيانا بأعمال تأرية ضد المدنيين الهوتو الذين يقطنون في المناطق التي تشن فيها الهجمات، مما يعزز قوة وسائل دعاية الجهات التي تسيطر على المتطرفين.

٤٤ - ولا يمكن كسر هذه الحلقة المفرغة إلا إذا تعاون المعتدلون من كلا الجانبين من أجل تشكيل حكومة إئتلافية حقيقية وفعالة، وكانت لديهم رؤية مشتركة عن مستقبل بلدهم وكيفية معالجة أمراضه الحالية. وهذا هو الهدف الذي يحاول الرئيس نيريري تحقيقه بدعم كامل من الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأوروبي. وعملا بتوجيهاتي، أكد وكيل الأمين العام للشؤون السياسية خلال زيارته القصيرة لبوروندي لجميع من تحدث اليهم على دعمي للرئيس نيريري، وقناعتي بعدم امكانية التوصل الى حل عسكري، وأنه يلزم البحث عن تسوية سياسية عن طريق المفاوضات، كما أكد الحاجة الى اتخاذ عمل عاجل للحيلولة دون انتشار العنف في البلد دون ضابط أو كايح. وقد أكدت هذه النقاط في رسالتين شخصيتين سلمهما ممثلي الخاص شخصيا، بعد لقائي به في نيروبي في ٣٠ نيسان/أبريل، الى الرئيس نتيبانتو نجانيا ورئيس الوزراء ندوايو.

٤٥ - وفي الوقت ذاته أؤيد النتائج التي خلصت إليها البعثة التقنية بشأن إنشاء محطة إذاعة تابعة للأمم المتحدة في بوروندي، وهي النتائج التي تم إيجازها في الجزء السابق من هذا التقرير؛ وقد أعطيت تعليمات بشأن إعداد خطة بصورة عاجلة بناء على الاقتراح البديل الذي أوصت به البعثة.

٤٦ - وفي هذه الظروف المقلقة ما زلت مقتنعا بضرورة أن يشرع المجتمع الدولي في التخطيط للطوارئ المتعلقة باحتمال القيام بتدخل عسكري انتقاذاً للأرواح إذا حلت ببوروندي كارثة وأدت الى قتل المدنيين على نطاق واسع. وقد انتهز وكيل الأمين العام فرصة تواجده في بوروندي لشرح أفكاره التي أسسها فهمها على نطاق واسع والتي ربما قدمت بصورة مشوهة هناك. وأكد أنني لا أخطط لتدخل عسكري لأي غرض سياسي، بل إن الهدف سيكون هدفاً إنسانياً محضاً لإنقاذ أرواح المدنيين. وكانت الصعوبات الكامنة في عملية من هذا القبيل واضحة؛ ولكن إذا حدث الأسوأ فقد تجد الدول الأعضاء أن ليس لديها خيار سوى نشر قوة متعددة الجنسيات بإذن من مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة؛ ولهذا فإن مما يتفق والعقل القيام ببعض التخطيط الأولي. وبالطبع فإن هذا التخطيط لا يستبعد التخطيط لعملية لحفظ السلام تتولى الأمم المتحدة القيام بها بموجب الفصل السادس إذا توصل الأطراف البورونديون الى اتفاق سياسي والتمسوا مساعدة الأمم المتحدة في تنفيذه. إلا أن الحالة الطارئة التي توقعها هي وقوع كارثة إنسانية تحتاج الى نشر طارئ يتجاوز قدرات الأمم المتحدة ويحتاج بالتالي الى قوة متعددة الجنسيات.

٤٧ - وكانت المشاورات التي أجريتها عملاً بالفقرة ١٣ من القرار ١٠٤٩ (١٩٩٦) شاملة ومكثفة. فقد أشركت فيها الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن، ضمن آخرين، والبلدان الرئيسية المساهمة بقوات والدول المعنية في المنطقة وفي أنحاء أخرى من العالم.

٤٨ - وكشفت هذه المشاورات عن أن الكثيرين يشاطرونني الإحساس بالعجلة الذي أثارته في الحالة في بوروندي. واتضح وجود قدر كبير من الاتفاق على مدى خطورة الحالة وضرورة اتخاذ إجراء، ربما تضمن إجراء سريعاً للحيلولة دون وقوع مزيد من التدهور. إن أحد التدابير التي حثت الأمانة العامة على اتخاذها، ويقع ضمن قدراتها، هو وضع خطط لاحتمال القيام بعملية لحفظ السلام بموجب الفصل السادس في الميثاق يجري نشرها إذا ما توصل الأطراف الى اتفاق سياسي. ويجري التخطيط حالياً لمثل هذه العملية رغم أن الأوضاع السياسية التي تسمح بتنفيذها ليست مع الأسف قريبة التحقق.

٤٩ - واتفقت الدول الأعضاء على ضرورة الشروع في التخطيط للطوارئ المتعلقة باحتمالات أخرى، بما فيها سيناريو أسوأ حالة. وأعرب عدد من البلدان عن استعداده من حيث المبدأ للنظر في تقديم قوات في الظروف المتصورة. إلا أنها أوضحت أيضاً أنها لن تفعل ذلك ما لم تتوافر شروط معينة من بينها: المشاركة الواسعة في قوة متعددة الجنسيات بالفعل ووجوب ألا تكون مقصورة على وحدات من اقليم واحد؛ وأن تتولى قيادة التخطيط وتنفيذ العملية دولة أو أكثر من الدول الأعضاء ممن تتمتع بالقدرة والخبرة اللازمتين للانتشار السريع في مثل تلك الظروف؛ والمساعدة في مجالات التمويل والمعدات والدعم السوقي.

٥٠ - وأعربت دول أعضاء أخرى عن استعدادها من حيث المبدأ للنظر في تقديم مثل تلك المساعدة ولكن أحدا منها لم يتطوع حتى الآن ليقود التخطيط للعملية ونشرها وقيادتها. وفي هذا السياق جرى التأكيد على ضرورة إجراء مزيد من المشاورات للبدء بطريقة متحفظة وسرية.

٥١ - ولهذا يبدو من الضروري الآن جمع مختلف الدول الأعضاء التي أعرب كل منها للأمانة العامة عن اهتمامه المحتمل بالمساهمة في عملية من هذا النوع بطريقة أو بأخرى. ونظرا لأن الحاجة في بوروندي ملحة فقد قررت استخدام مساعي الحميدة لتيسير إجراء مشاورات من هذا القبيل بين الدول الأعضاء المعنية، على أساس أن التخطيط لقوة متعددة الجنسيات يتجاوز قدرات الأمانة العامة للأمم المتحدة ويجب، كما في الماضي، أن تقوم به الدولة أو الدول الأعضاء التي تتولى قيادة العملية.

٥٢ - وفي هذه الأثناء، فإنني ألتمس دعم مجلس الأمن لهذه العملية. إذ لا بد للمجتمع الدولي أن يبرهن لجميع الأطراف في بوروندي بأنه يملك الإرادة السياسية والقدرة على اتخاذ التدابير الفعالة في حينها للحيلولة دون وقوع مأساة أخرى في منطقة البحيرات الكبرى.

— — — — —